زمن المواهب والمعجزات!

ناظم محمد العبيدي

في العراق بلد الألف ليلة وليلة لا يمكن أن تتوقف العجائب، فهاهنا كان للغرائبية أن تسكن في العقول والسلوك العام للناس، وليس من غرابة في بلد الحكايات الممتزجة بالمرارة والمفارقات التاريخية ،أن يبرز من صندوق الجنيات وعلي بابا والأربعين حرامي شخوص تزعموا خواء اللحظة ، وانطلقوا في ما يشبه الحلم الى أرض الحكايات التي يرويها الناس ، ومنهم صاحبنا الذي أصبح يحمل لقب مفكر بشهادة إحدى الفضائيات ، وأما حقيقة هذا المفكر واللقب الذي جاء اليه أخيراً فيستحق منا وقفة سريعة ، لقد فقد السيد (.....) المفكر قبل أن يدخل عالم المفكرين بطاقته التموينية ، وأراد أن ينشر إعلاناً في الجريدة فنصحه أحد أصدقائه أن يمضي الى المقهى الذي يجتمع فيه الصحفيون ، وهناك اكتشف الرجل بعد حوار مطول مع الشخوص الذين عمروا المكان ، أنه يمتلك موهبة الصحافة وأنه قد وجد ضالته أخيراً ، وتأسف حقاً على سنواته التي قضاها يعمل في مهن كثيرة أبعدته عن مكانه الحقيقي ، وعزز من قناعته أنه وببساطة غير معهودة تمكن من نشر أول مقال يكتبه في حياته (اذا جاز لنا أن نطلق عليه مقالاً) ، وساعده في ذلك أن الصحفي الذي نشر له المقال في صحيفته لا يتميز عنه بشيء سوى أنه سبقه في الحضور الى المقهى ، حيث تكتشف فيه المواهب الدفينة، وبعد أيام نسي موضوع البطاقة التموينية وتفرغ لعمله الجديد، وأصبح يزاول النشر في الصحف التي يعمل فيها أصدقاؤه الذين تعرف عليهم أخيراً، وبعد ثلاثة أشهر قضاها في التلاؤم مع وضعه الجديد بذل خلالها جهوداً مضنية، من أجل إقناع زوجته التي لم تصدق أن زوجها صحفي يستطيع الكتابة والحصول على قوته من قلمه المبدع!

وفي لحظة أخرى لا تقل غرائبية عن لحظته الأولى زار المقهى مراهق يعمل في إحدى الفضائيات ، وتقدم منه يسأله رأيه عن الشأن السياسي ، ولأن كل عراقي يعتقد أنه عالم اجتماع كما يقول علي الوردي ، تكلم صاحبنا بثقة ليظهر بعد يوم واحد على الشاشة وهو يحمل لقب (المفكر)، وهي هبة كريمة من ذلك المراهق الذي وجد فيه ولسبب غامض نموذجاً للمفكر العارف بحقائق الأمور، لقد ولد كما سيولد الكثيرون مفكر خلال ثلاثة أشهر فقط، والفضل في اكتشاف موهبة صاحبنا يعود الى البطاقة التموينية وحادثة اختفائها المدهشة!

ومثل هذا المفكر ولد عندنا سياسيون كبار ، فقد ذكر أحد ضيوف ندوة عرضت في فضائية عراقية أن الأمريكان حين جاؤوا الى العراق عينوا كل شخص يتحدث الإنكليزية ، وسارع الكثيرون الى التسجيل في الأحزاب قبل دخولها الإنتخابات ليضمنوا لهم وظيفة ذات أجر مرتفع ، ولم يكتف الكثير منهم بلقب سياسي ، بل صار يجادل على شاشات الفضائيات بحدة عن مشاكل كتلته ، ليس لأنه مؤمن بأي شيء ولكن دفاعاً عن مرتب لم يكن يحلم به ، ولأن الزمن قادر على ترسيخ بعض الأشياء كما يمحو غيرها ، فقد صدق الكثيرون حقيقة أنهم سياسيون كبار ، وهكذا حظي العراق بعد عهد الرفاق الذين كانوا يضعون عادة قلمين في جيب قميصهم الزيتوني ، بمجموعة رائعة من المفكرين والسياسيين الذين يضعون محبسين في أيديهم ، وهكذا تولد المواهب والعبقريات خلال زمن قصير جداً ، زمن لا يمكن أن يوصف بكل غرائبيته الا بأنه زمن عراقي !

السلاح وثقافة التعددية والحلول السلمية

من المعروف أن احتكارات تصنيع السلاح و تجارته و خاصة الأسلحة الستراتيجية تخضع لسياسة و مواقف حكومات الدول المصنّعة، و من المعروف أيضا أن بيع الأسلحة بما فيها الأسلحة الستراتيجية صار ممكنا أن يجري عبر السوق السوداء و عبر وسطاء مستعدين لخرق القوانين الدولية مقابل عمولات تصل إلى مستويات فلكية . . و كل ذلك يخضع للمنافسة الحرّة التي لم تعد تنظّمها قوانين كالسابق في زمان توازن القطبين العالميين . .

د. مهند البراك

اف ١٦ لن تكون بديلاً للحوار

و لمّا كانت تجارة السلاح كسلعة تحقق أعلى الإرباح في العالم . . تتراكض شركات و احتكارات السلاح لإيجاد أي موطئ قدم لها في مناطق الأزمات والتوترات و المناطق المرشحة للانفجار، و تركّز أبرزها على منطقة الشرق الأوسط والخليج لثرائها النفطي و الستراتيجي من جهة و لتواصل الصراعات الدموية فيها سواء كانت قومية، دينية، طائفية أو تجارية مالية توسعية . .

وعلى ذلك تعمل في منطقتنا أنواع الشركات و الاحتكارات سواء كانت من جنسية واحدة أو متعددة الجنسيات و أنواع الوسطاء و الجهات التي تحاول إشعال بؤر التوتر لصالح احتكارات السلاح وتحقيقها أعلى الأرباح . . الأمر الذي يحتّم على حكومات و قوى المنطقة الترويّ و ضرورة اللجوء إلى الحلول السلمية في حل الخلافات سواء بين الدول، أو حل الاختلافات بين الكيانات الداخلية داخل الدول، سواء كانت كيانات دستورية أو موجودة موضوعياً .

وفيما تقلق أوسع الأوساط العراقية من تزايد ميول الحكم إلى الفردية في مجتمع لا تزال تسود فيه أركان قوة تشجّع تلك الميول، في وقت لا تزال فيه ثقافة العنف سائدة كموروث . و صراع عنيف بين الحكومة المركزية في العاصمة و بين حكومة كردستان العراق الفيدرالية، الذي يلاحظ كثيرون بألم ملامحه من حدة الخطابات المتبادلة، إثر تسرب أخبار أفادت بطرح شخصيات عسكرية قريبة من رئيس الوزراء المالكي، بمواجهة القضية الكردية بالقوة المسلحة . . في وقت تتوجه فيه الحكومة المركزية إلى شراء طائرات أف ١٦ من الولايات المتحدة . و فيما يرى كثير من المراقبين أن القادة الكرد على حق في حذرهم مما يجري، يرى آخرون أن الحكومة المركزية على حق أيضا في تعزيز تسليح جيشها للدفاع عن البلاد بعد تزايد أعداد المتدخلين بشؤون البلاد و الطامعين بثرواتها . . و يطرح الفريقان أنواعاً من الحلول العسكرية لتهدئة الأوضاع :

من ضرورة تزويد حكومة كردستان العراق بمنظومة مقاومات أرضية ضد الجو للموازنة... إلى بيع الأسلحة الثقيلة و الستراتيجية للحكومة العراقية بشروط أن تستخدم ضد عدو خارجي باعتبار أن الجيش العراقي و القوة الجوية هما لحماية حدود و أمن البلاد و ليس لمواجهة أبنائها.

ويطرح فريق آخر أهمية دراسة مسألة العودة إلى إقامة منطقة حظر جوي على كردستان العراق، كما جرى في السابق، حين تمّت بموافقة دكتاتورية صدام التي خسرت الحرب و بموافقة دول الجوار، باعتبارها سابقة مقبولة حتى من الدكتاتورية حينها.. في ظروف الصراع الدولي الحاد مع إيران بسبب مفاعلها النووي و تصاعد العنف في المنطقة. ويشجّع تلك الطروحات إضافة إلى العسكريين المتهنين، أنواع الاحتكارات و شركات صناعات و تسويق السلاح إضافة إلى وسطائها والمستشارين المتعددين، في محاولة لجعل المشكلة و كأنها مشكلة عسكرية فقط أو تكنيكية صرفة لتحقيق أعلى مبيعات الأسلحة !

فيما يرى أكثر الأوساط الديمقراطية والشعبية إضافة إلى الأوساط السياسية الأكثر خبرة، أن الأزمة القائمة هي أزمة سياسية حقيقية و من الضروري حلها عن طريق الحوار، وعدم ترك الحوار المباشر الواضح بين الأطراف الحاكمة المعنية حفاظاً على ما تحقق إلى الآن منذ سقوط الدكتاتورية وخاصة في قضية التبادل السلمي للسلطة، و ضمان الحق في إبداء الرأي و العمل على التغيير السلمي وفق الدستور وعملاً بروحه..

ويرون أن القادة الكرد محقون في حذرهم مما تسرب كما مذكور في أعلاه، آخذين بالاعتبار حجم السياسات الشوفينية التي اتبعت بحق الشعب الكردي و التي تسببت بسيول من الدماء طيلة أكثر من ستين عاما، و تأثيرات ذلك، إضافة إلى الخسائر بالأرواح والمال، التأثيرات النفسية والفكرية والاجتماعية لذلك، الأمر الذي يتطلب مكاشفة مباشرة لإيجاد حلول لعدم تكرار ما جرى و يجري من جهة ومن جهة أخرى أهمية التشديد الحقيقي على التوعية الرسمية الحكومية الإلزامية ذات العقوبات، بقضية التعددية وتقبّل الآخر واحترام حقوقه، وبصورة أخص في القوات المسلحة، وإشاعة الثقافة والعقيدة العسكرية للجيش بكون مهمته تتركز في الدفاع عن البلاد وحدودها و ليس في ضرب الشعب و مكوّناته وفقاً للدستور.

هل انهارت منظومتنا الاجتماعية؟

سليمة قاسم

وقيل قديما الطبع غلب التطبع. كان لا يفكر في خيانة مبادئه تحت أقسى الظروف وأن يستغل المال العام في تغيير نمط حياته نحو الأحسن كما تطالبه زوجته بذلك دائما، فهو يرفض الاقتراض أو الارتشاء، وهي أمور طالما حثته زوجته على فعلها دون أن تنجح مدفوعة برغبتها في الحصول على بيت جميل على غرار جارتها.

وفي اللحظات التي كانت تفقد فيها أعصابها -على قلتها- كانت تسمعه كلاما جارحا عن أموره التي لم يعرف يوما كيف يرتبها كما يفعل الآخرون، وهو اتهام ضمني بفشله، كان يتقبل كلماتها تلك على مضض ويعذرها في ما تقوله دون أن يفكر بتغيير وضعه ذاك، وهو أمر لا يعجب الكثيرين ممن يجيدون ترتيب وضعهم هذه الأيام حسب الظروف فتميل مواقفهم بميلان ممارسة . لنتائج حكم دكتاتوريات عسكرية وصلت ذروة الفردية فيها في زمان دكتاتورية صدام المنهارة.. ذروة استخدام الرعب والخوف و العنف وصولاً إلى الإبادة الجماعية على أساس قومي كما مارسه ضد الكرد في مأساة حلبجة و الأنفال باستخدام الأسلحة الكيمياوية، و تغييب عشرات الآلاف من الكرد البارزانيين و الفيليين و غيرهم، و مارس أنواع القتل الجماعي بحق المذاهب و بحق حملة الفكر المعارض من المطالبين بالديمقراطية من ديمقراطيين و شيوعيين و ليبراليين . . يزداد القلق من تزايد حدة الخلاف بين أغلب الكتل الحاكمة و كتلة رئيس الوزراء الذي تزداد إجراءاته فردية بتقدير تلك الكتل و وفق وكالات الأنباء الوطنية و الإقليمية و الدولية. . ويتركز الخوف من اندلاع مصالحهم. صحيح انه راض عن نفسه لكن الناس يفضلون الثري عليه حتى لو كان لصاً، وهو أمر كان مرفوضا قبل سنوات بسيطة!

أما موظف الحسابات فكان نصيبه الطرد حين أخبر رب عمله عن السرقة التي تعرض لها المحل قبل يوم واحد، وانه على استعداد للذهاب معه إلى مركز الشرطة ليدلي بشهادته ضد اللصوص الذين يعرفهم جيدا. لكن رب عمله لم يرد أن يورط نفسه مع مجموعة من اللصوص خوفا على حياته واكتفى بطرد موظف الحسابات الذي أصبح كبش الفداء فعاقب البريء وترك المتهم!

وقد فقد أحد الرجال عائلته بالكامل في حادث تفجير حين اصطحبهم لزيارة أهل زوجته في إحدى المحافظات الغربية ،

ألا يترك هذا الخراب أثراً في النفوس؟

وفي مجلس العزاء ثار الرجل بعد سماعه الكثير من كلمات اللوم والعتاب على ذهابه لتلك المنطقة وصرخ بهم قائلا :أنتم تلومون المقتول ولا تلومون القاتل!

وقد دفع والد أحد الأطفال المختطفين مبلغا تجاوز الخمسين مليون دينار عراقي لاستعادة طفله، حاول البحث عن الفاعلين في ما بعد لكنه لم يعثر لهم على أثر، وبعد مرور عام على الحادث، زارهم مجموعة من الأقارب تلبية لدعوة على الغداء أقامها والد الطفل وبعد ذهابهم أخبر الطفل أباه أن احد المدعوين كان عضوا في العصابة التي اختطفته، وانه شاهده أكثر من مرة رغم أنهم أحكموا وضع عصابة على عينيه!

قد يكون هذا الطفل الذي تآمر قريبه على خطفه للحصول على فدية أفضل حالاً من ذلك الطفل الذي قتله قريب أمه هو وإخوته الثلاثة الصغار في حضن أبيهم ليقتله هو الآخر بسكين حادة طمعا في سرقة بيتهم!

إذن نحن أمام تغير كبير أصاب المنظومة الاجتماعية التي نشأنا عليها منذ سنين طويلة فصرنا نحترم الثري حتى لو كان سارقا ونستخف بالفقير حتى لو كان بريئا ونتّهم النزيه بالغباوة والمرتشي بالبراعة ، فصار الأرعن شجاعا والحليم ضعيفا وفقاً للمنظومة الاجتماعية التي أخذت بالتشكل منذ نهاية الحرب مع إيران تقريبا . "فالحرب تبدأ حين تنتهي" كما يقول نابليون .

الظروف غير الطبيعية التي شهدها البلد من حروب وحصار كانت سببا مباشرا في ذلك التغير الذي حدث في علاقتنا الاجتماعية ونظرتنا للأمور وطريقة الحكم عليها، كل ذلك أدى بمجموعه إلى قلة الوعي وحدوث خلل في البناء العائلي، الأمر الذي نتج عنه أجيال فاقدة للتجذر الثقافي الصحيح وتم إقصاء القيم الأخلاقية من حياتنا اليومية.ونحن بحاجة اليوم إلى إعادة بناء ما خربته الحروب والحصار في نفسية المواطن بتضافر جهود الجهات ذات العلاقة مثل وزارة التربية لتضمين مناهجها مواد تتحدث عن القيم الأخلاقية وأهميتها في بناء المجتمع، إضافة إلى دور منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام.

البيت الوحيد في أحد الأزقة الذي لم يفكر صاحبه بتغيير طرازه وبنائه على الطريقة الحديثة، يطلق عليه جيرانه بيت الفكر. صاحب البيت موظف بسيط لا يملك من حطام الدنيا سوى راتبه المتواضع الذي يتقاضاه عن عمله في إحدى دوائر الدولة. كان مستقيما حد اللعنة، عنده خطوط واضحة تفرق بين الخطأ والصواب، فالذنب ليس ذنبه فقد تربى على مجموعة من القيم الاجتماعية دون أن يفكر بالتخلي عنها.

دولة المواطنة أم دولة المكونات؟

ميعاد الطائي

يعلن الجميع في العراق حرصه على بناء دولة المواطنة ودولة المؤسسات الدستورية بعيداً عن دولة المكونات الطائفية والعرقية والقومية من أجل إعادة الحياة والشرعية للهوية الوطنية العليا والتي تغيب ليس لسنوات بل لعقود طويلة .

إلا أن البعض مازال يضع العراقيل في طريق بناء هذه الدولة من خلال بعض المواقف التي تظهر بين الحين والآخر ومن خلال الكثير من الممارسات التي تعكس التمسك بمفاهيم خاطئة ورثناها ضمن الموروث الاجتماعي والسياسي الذي تركته لنا النظم الدكتاتورية والتسلطية التي لم تكن تؤمن بالمفاهيم التي تمكننا من بناء هذه الدولة .

ولقد غابت عن الدولة العراقية منذ القدم أهم الأسس المهمة التي تقوم عليها مثل هذه التجربة ومنها ترسيخ مفاهيم حقوق الإنسان وبناء مجتمع مدني حقيقي وتطبيق مبادئ الديمقراطية التي تتحقق من خلال انتخابات ديمقراطية تجعل الشعب المصدر الأول للسلطات وضرورة الفصل بين هذه السلطات التشريعية والتنفيذية منها والقضائية ،وكذلك ضرورة التزام السلطة بالدستور وبالقوانين التي تحكم البلاد .

ومن الأهمية بمكان هنا أن نذكر أن مفهوم الدولة كان وما زال في العديد من الدول النامية عبارة عن رئيس يحكم البلاد لعقود من الزمن ينظر إليه الشعب على انه المنقذ والبطل الخارق ويختصر جميع الرموز الوطنية فيعتبرونه رمز السيادة والكرامة لذلك لا يحبذون تغييره فيجددون له البيعة كل مرة في طقوس دكتاتورية بغياب كامل للديمقراطية عن المشهد السياسي والاجتماعي العام وبغيابها غابت فرص بناء الدولة الحديثة وغاب دور المواطن في عملية البناء وتحول إلى مجرد متلق لمفاهيم يفرضها النظام وفكره الاستبدادي الضيق .

ولقد وجد العراق نفسه أمام تحديات حقيقية عندما تخلص من النظام الشمولي بعد ٢٠٠٣ وتوجهت إليه الأنظار من كل مكان لترى إمكانية نجاح تجربته الديمقراطية وهل يتمكن من التخلص من موروثه السابق ويتجه لبناء دولة حديثة تسودها مفاهيم الحرية والديمقراطية وسيادة القانون في دولة مدنية يزدهر فيها المجتمع المدني بعد أن شهد العراق على مدى سنوات طويلة عسكرة المجتمع من خلال أنظمة عسكرية تقود البلاد حتى في تفاصيله المدنية.

ومن الجدير بالذكر أن التجربة العراقية تواجه الكثير من الصعوبات في طريقها لبناء دولة مدنية حديثة ومنها أن بعض القوى السياسية لم تصل إلى مرحلة النضج الديمقراطي ومازالت تبحث عن مصالحها الحزبية والطائفية والقومية الضيقة بعيدا عن المصالح الوطنية العليا حيث مازلنا نعاني تكريس الانتماءات الضيقة وتقديم الولاء لهذه الانتماءات على المصالح الأخرى، ومن المؤسف إننا نجد أن هذا التكريس لم يقتصر على النخب السياسية فقط بل يمتد إلى بعض النخب الثقافية والتربوية التي تعلقت هذه الانتماءات في ذاكرتها وحملتها معها من الحقبة الماضية وانه من الخطورة بمكان أن يحمل هؤلاء مثل هذه الأفكار والولاءات لأنهم أمل التجربة العراقية في نقل المفاهيم الجديدة إلى المجتمع الفاقد للثقافة الديمقراطية باعتبارهم قادته وممثليه. ولابد من الإشارة إلى أن دور التثقيف والتوعية لا يتوقف على هؤلاء فقط إنما يتحمل الجميع هذه المهمة وخاصة الإعلام الحر والنزيه الذي يجب أن يأخذ دوره في تبني المفاهيم الجديدة والعمل على إيصالها إلى المجتمع لكونه من أهم وسائل الاتصال وأسرعها والتي تجعل المواطن يتفاعل مع الحدث ويتعايش مع العصر .وكذلك لابد من دور مهم لمنظمات المجتمع المدني والتي لها الدور الأكبر في نشر المفاهيم الجديدة من خلال عقد الندوات لتثقيف المجتمع بضرورة استيعاب الديمقراطية بكل تفاصيلها ولكي نتمكن من بناء مجتمع مدني يكون رقيبا على سلطة الدولة ويساعدها في عملية الإصلاح الديمقراطي والاقتصادي والاجتماعي لتحقيق التقدم في إعادة البنى التحتية والانتقال بالعراق إلى مصاف الدول التي حققت مفهوم الدولة الحديثة التي يكون فيها الدستور عقداً اجتماعياً بين المواطن والدولة حيث يتساوى فيها المواطنون ويعيشون بحرية بغض النظر عن انتماءاتهم أو توجهاتهم وتكون الديمقراطية فيها مسخّرة للنهوض بالواقع الاقتصادي والاجتماعي للبلد من خلال تنمية شاملة تتحقق في ظل هذه الدولة.